المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⵉⵡⵉⵏ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⵉⵡⵉⵏ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

رأي المجلس
بخصوص مشروع المرسوم المتعلق بالتوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي

رأي رقم 2023/14

يونيو
2023

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵡⵉⵔⵉⵜ ⴷ ⵜⵙⵏⵙⵓⵔⵜ ⴰⵎⴰⵡⴰⵍⵏ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

رأي المجلس
بخصوص مشروع المرسوم المتعلق بالتوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي

رأي رقم 2023/14

يونيو 2023

أعد هذا الرأي من قبل اللجنة الدائمة للمناهج والبرامج والتكوينات والوسائط التعليمية بمشاركة أعضاء المجلس ولجانه الدائمة، وبدعم علمي من أطر قطب الدراسات والبحث.

المحتوى

تقديم 5

أولا: المرجعيات 7

الدستور 7

التوجيهات الملكية 7

القانون رقم 105.12 المتعلق بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي 8

الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 8

القانون-الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي 8

أعمال المجلس التي تطرقت لنظام التوجيه 8

التوجهات الكبرى الراهنة والممارسات الفضلى على الصعيد العالمي 9

ثانيا: السياق 11

السياق العام 11

السياق الخاص 11

ثالثا: محددات الرأي 13

موضوع طلب الرأي 13

منهجية إعداد الرأي 13

ملاحظات عامة حول مشروع المرسوم 13

الحيثيات المؤطرة للرأي 13

أولا: الوظيفة التربوية لنظام التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي 13

ثانيا: مفهوم الإصلاح الشامل لنظام التوجيه 14

ثالثا: المبادئ والمرتكزات الموجهة للسياسات العمومية المرتبطة بالتوجيه..... 14

رابعا: المستلزمات القبلية لإرساء منظور مهيكل جديد للتوجيه 15

رابعا: توصية المجلس 17

استخلاص 19

تقديم

يقدم المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي هذا الرأي، استجابة للطلب الذي أحالته عليه الحكومة بتاريخ 16 فبراير 2023، بشأن المرسوم المتعلق بالتوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي.

يستحضر هذا الرأي محددات المراجعة الشاملة لنظام التوجيه وفق المرجعيات التي تنص على إحداث تغيير دال في أفق إرساء «المدرسة الجديدة».

أولا: المرجعيات

الدستور

يستند هذا الرأي:

- من جهة، لأحكام الفصل 168 من الدستور، الذي ينص على إحداث المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وعلى مهامه في إبداء الآراء حول السياسات العمومية والقضايا الوطنية، التي تهم المنظومة التربوية، وفي تقييم السياسات والبرامج المتعلقة بها؛
- ومن جهة ثانية، لمقتضيات الفصل 19 الذي ينص على المساواة بين الجنسين، والفصل 31 الذي ينص على استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة، وفي التكوين المهني والشغل.

التوجيهات الملكية

تشمل مجموعة من:

- التوجيهات الداعية إلى الإصلاح الجوهري لقطاع التعليم ووضع حد « للدوامة الفارغة لإصلاح الإصلاح، إلى ما لا نهاية»[1] والتنفيذ الجيد للمشاريع التنموية المبرمجة التي تم إطلاقها[2]، وتفعيل الرؤية الاستراتيجية وتحقيق الإصلاح الشامل على أسس سليمة ومتينة، بما يقتضيه الأمر من جودة وفعالية[3]، وبعد النظر، والنفس الطويل، والسرعة في التنفيذ[4]؛
- والتوجيهات التي أوصت باعتماد نظام ناجع للتوجيه المبكر لمساعدة التلاميذ على الاختيار، حسب مؤهلاتهم وميولاتهم[5]، وقياس فعالية المدرسة المغربية بمدى استجابتها للحاجيات والانشغالات الأساسية للشباب، باعتبارهم القوة المحركة للمجتمعات[6]، من خلال تمكينهم من الكفايات والمهارات والقيم واللغات والثقافة، التي تُنَمِّي وتُفَتِّحُ شخصيتهم، وتُعزز استقلاليتهم، وتُساعدهم على إبراز مؤهلاتهم وتحقيق ذواتهم، وترفع من فرص إدماجهم الاجتماعي والمهني، وكذا بتكريس مبدأ التعلم مدى الحياة، كرافعة أساسية لتسريع بلوغ أهداف التنمية المستدامة[7].

1 خطاب جلالة الملك إلى الأمة بمناسبة عيد العرش 2015.

2 خطاب جلالة الملك في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية 2017.

3 نص الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في "اليوم الوطني حول التعليم الأولي"، الأربعاء 18 يوليوز 2018، الصخيرات.

4 الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش 2018.

5 الخطاب الملكي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة ثورة الملك والشعب غشت 2018.

6 الرسالة السامية الموجهة من طرف صاحب الجلالة إلى المشاركين في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين حول فعالية وتطوير المدارس. يناير 2020.

7 الرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك إلى المشاركين في المؤتمر الدولي السابع لليونسكو لتعلم الكبار. يونيو 2022.

القانون رقم 105.12 المتعلق بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

يتعلق الأمر بمقتضيات المادة 2، التي تنص على إبداء المجلس رأيه لفائدة الحكومة والبرلمان، بشأن مشاريع ومقترحات القوانين، والقوانين التنظيمية، والنصوص التنظيمية، لاسيما تلك المتعلقة بالأهداف الأساسية للدولة في ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي.

الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030

بوأت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح (2015-2030)، مكانة خاصة للتوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي، بجعله مقوم جوهري من مقومات تجديد النموذج البيداغوجي بهدف الارتقاء بجودة التربية والتكوين. وقد ركزت في هذا الشأن على ضرورة تحديثه، وإعادة النظر في مفهومه، وفي طرقه وأساليبه، وذلك عبر إرساء رؤية مؤطرة له، وتأهيل موارده البشرية، وتوفير الشروط اللازمة للنهوض به وبتفعيله[8].

القانون-الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

حدد القانون-الإطار 6 سنوات لمراجعة نظام التوجيه، من أجل تحقيق الطفرة النوعية المتوخاة من نظام التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي، كما أكد على الموقع الذي يحتله التوجيه ضمن مساحة الفعل التربوي. فقد نصت المادة 34 على ضرورة المراجعة الشاملة لهذا النظام، كما عكست مواد أخرى ذات الصلة[9] الطابع العرضاني الذي يتميز به، باعتباره نظام مندمج متكامل، يغطي جميع مكونات المنظومة في شموليتها. فالقانون-الإطار وضع هذا النظام ضمن سياق سوسيوتربوي بهدف خلق التفاعل الإيجابي بين النظام التربوي والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، والذي من شأنه تحقيق الملاءمة بين تطلعات الفرد، وحاجيات المجتمع، ومخططات التنمية.

أعمال المجلس التي تطرقت لنظام التوجيه

تشمل أعمال المجلس التي تطرقت لنظام التوجيه بصفة خاصة:

- تقرير «مدرسة العدالة الاجتماعية: مساهمة في التفكير حول النموذج التنموي» (2018)[10] ؛

8 الرافعة الثانية عشرة في المستلزم 83 من الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030.

9 لاسيما المواد 3 و4 و6 و8 و18.

10 أكد التقرير بخصوص تنمية الرأسمال البشري، على أن «بناء وتمكين قدرات المواطنين» هو الذي يحررهم من الفوارق، ويزودهم بالكفايات الأساسية، وبالمرونة الضرورية التي تمكنهم من الإبحار عبر التحولات المتسارعة التي يعرفها محيطهم الوطني والدولي. وفي هذا إشارة أن نظام التوجيه، في أفق التوقعات حول التحول الذي ستعرفه المهن من خلال مقاربة استشرافية، يجب أن يحول دون تفاقم الفوارق في المستقبل.

- تقرير «التكوين المهني الأساس: مفاتيح من أجل إعادة البناء» (2019)[11] ؛
- تقرير «إصلاح التعليم العالي» (2019)[12] ؛
- إطار الأداء لتتبع الرؤية الاستراتيجية في أفق 2030، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس (2019)[13] ؛

استنادا إلى الرؤية الاستراتيجية، تناولت هذه التقارير في تحليلها، الرهانات التربوية والمجتمعية والتنموية المتصلة بالتوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي، وأجمعت على ضرورة تجديد نظام التوجيه وإعادة النظر في مقارباته وآلياته.

التوجهات الكبرى الراهنة والممارسات الفضلى على الصعيد العالمي

تتوافق التوجهات الكبرى الراهنة والممارسات الفضلى على الصعيد العالمي على كون نظام التوجيه الأمثل في عالم اليوم هو الذي يضع الفرد في قلب اهتماماته، بإشراك كل الفاعلين، ويصحح التفاوتات التعليمية للحد من أثر الفوارق الاجتماعية كما يساهم في استباق الهدر المدرسي، وتشجيع السلوك الإيجابي، ويعزز التوجيه مدى الحياة، ويستبق تطور اقتصاد اليوم، ولا يقتصر على الفرص التي يتيحها.

11 أوصى المجلس في هذا التقرير بتجديد نظام توجيه الشباب في اتجاه رؤية أكثر وضوحا لمسارات التعليم والتكوين، باعتباره جزء لا يتجزأ من المسار التربوي والتكويني.

كما اقترح إمكانية توجيه أو/وإعادة توجيه المتعلمين منذ نهاية التعليم الإعدادي إلى غاية التعليم العالي، نحو المسارات المهنية والممهننة، وإرساء إطار منسَّق ومتعاضد للتوجيه، وتوفير مستشارين للتوجيه لدى شبكات المؤسسات في مرحلة أولى، ثم على صعيد كل مؤسسة للتعليم الثانوي في مرحلة ثانية، وكذلك إرساء مجزوءة لمواكبة المتعلمين في اختياراتهم فيما يتعلق بالتوجيه.كما أوصى كذلك بخلق إطار وطني لتعاضد هيئات الإرشاد التربوي حول التكوينات، ومسارات الدراسة في المنظومة التربوية، وفرص الشغل والاندماج المهني، المتوافرة بمحيط المؤسسة، وإعادة النظر في مقاربات وآليات التوجيه، علاوة على تأهيل كفايات العاملين في التوجيه.

12 أكد التقرير في التوصية الثانية، المتعلقة بتحسين توجيه الطلبة وخلق الممرات والجسور، على أهمية ترسيخ ثقافة التوجيه لدى التلاميذ وآبائهم وأوليائهم، منذ السلك الابتدائي، كما أكد أن التوجيه التدريجي، منذ التعليم الثانوي التأهيلي، يمثّل أحد الشروط الأساسية المساهمة في نجاح التلاميذ وبقائهم داخل المنظومة التربوية.

كما دعا التقرير إلى تعزيز فرص التكامل بين السلك الثانوي والتكوين المهني والتعليم العالي، بغرض تيسير الانتقال بين هذه المستويات، وترصيد المعارف المكتسبة خلال الثانوي، بوصفها متطلبات أساسية، حسب مسالك التكوين المختارة في التعليم العالي.

13 يخبر هذا البعد الفرعي عن تغير التوجيه بين سلك التعليم الثانوي التأهيلي والتعليم العالي، فهو يعبر عن الصعوبات التي تعترض تلامذة الثانوي التأهيلي في اختيار التخصص عند وصولهم التعليم العالي، ويخبر عن اختلالات النظام في مجال التوجيه المبكر.

ثانيا: السياق

السياق العام

تم إعداد هذا الرأي في سياق عام يتزامن مع:

- الولاية الثانية للمجلس، التي تندرج في أفق من الاستمرارية والبناء على التراكم الخلاق والتطوير والإثراء، والتي تستلهم من توجيهات جلالة الملك[14] تكريس دور المجلس في المواكبة اليقظة لإصلاح منظومة التربية والتكوين، بتنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، بما يساهم في تأهيل الرأسمال البشري الوطني، وتسهيل اندماج الأجيال الحاضرة والقادمة في دينامية التنمية التي تعرفها البلاد.
- بلوغ منتصف المدة المحددة لتفعيل الرؤية الاستراتيجية، ومرور أربع سنوات على صدور القانون-الإطار، في علاقة مع مراحل تقدم الأوراش المهيكلة للإصلاح، بما فيها المراجعة الشاملة لنظام التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي[15].
- الخلاصات الأولية للدراسة التقييمية المنجزة من قبل الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس، والتي تبرز انطلاقا من معالجة كيفية مع الفاعلين وتحليل معطيات كمية حول التوجيه على مستوى وزارة التربية الوطنية، أن الإجراءات المتخذة منذ المصادقة على القانون-الإطار لا تستجيب بالكامل لشروط دمج فعلي للتوجيه في الممارسات البيداغوجية.

السياق الخاص

تم إعداد هذا الرأي أيضا في سياق خاص، يأخذ بعين الاعتبار، كون:

- طلب الرأي الحالي، أحيل على المجلس، من قبل رئيس الحكومة بتاريخ 16 فبراير 2023؛
- الموضوع يتعلق بمشروع مرسوم بخصوص التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي؛
- مشروع المرسوم سبق إحالته على المجلس في صيغته الأولى من قبل الحكومة السابقة بتاريخ 18 يونيو 2021؛
- المجلس أبدى رأياً في تلك الصيغة تحت رقم 2021/7 (يوليوز 2021)؛
- طلب الرأي الجديد لم يأت بجديد مقارنة مع سابقه؛
- التفاعل مع طلب الرأي الجديد المتعلق بالمرسوم، تم قبل توصل المجلس بطلب الرأي حول مشروع قانون التعليم المدرسي.

14 بلاغ الديوان الملكي ليوم الإثنين 14 نونبر 2023، على إثر تعيين السيد الحبيب المالكي، رئيسا للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

15 لا سيما من خلال التدابير المعلنة في المادة 34 من القانون-الإطار والممتدة على أمد ست سنوات منذ صدوره.

ثالثا: محددات الرأي

موضوع طلب الرأي

يندرج مشروع المرسوم المحال على المجلس لإبداء الرأي، ضمن ترسانة قانونية مرتبطة بتفعيل القانون-الإطار رقم 51.17 ويتضمن هذا المشروع خمسة أبواب تطرقت لموضوع التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي، تناولت فيها المقتضيات العامة للتوجيه بأبعادها الحقوقية وبنياتها الإدارية وآلياتها الإجرائية ومجموع الأنشطة والممارسات التربوية التي تهدف إلى تحقيق المشروع الشخصي للمتعلم(ة)، مع ما يستلزمه ذلك من توفير الموارد البشرية الكافية والمؤهلة والمتخصصة للاضطلاع بالمهام الموكولة لها في إطار مواكبة التعلم مدى الحياة.

منهجية إعداد الرأي

تم إعداد هذا الرأي بناء على تفحص مشروع المرسوم، في صيغته الجديدة. على ضوء النصوص والمرجعيات المتعلقة بالتوجيه، وعلى النقاش مع فاعلين ميدانيين وخبراء في الموضوع فضلا عن التفاعل الداخلي بين مختلف أعضاء المجلس.

وتمثل السؤال الجوهري الذي أطر هذا الرأي في مدى استجابة مشروع المرسوم لمقتضيات «المراجعة الشاملة لنظام التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي»، كما وردت في القانون-الإطار والرؤية الاستراتيجية.

ملاحظات عامة حول مشروع المرسوم

- عُرض مشروع المرسوم المحال على أنظار المجلس، قبل إحالة مشاريع القوانين المؤطرة لمكونات المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، التي يُعَدُّ التوجيه أحد مكونات نموذجها البيداغوجي؛
- يوحي مشروع المرسوم هذا، انطلاقا من عنوانه، على أنه يتناول موضوع التوجيه في إطار نسقي يشمل كافة مكونات المنظومة، والحال أن مضمونه لا يوضح هذه الرؤية من حيث ماهية التوجيه، والمفاهيم المهيكلة له، وكذا المقاربات المعتمدة في هذا الشأن، بما يضمن إرساء نظام توجيه موحد ومندمج وشامل لكل من التعليم المدرسي والتكوين المهني والتعليم العالي والتعليم العتيق ومحو الأمية؛
- اعتمد مشروع المرسوم على مقاربة ظرفية وتجزيئية، تُفضي أساسا إلى تحسين مكونات وآليات النظام الحالي دون تحقيق الإصلاح التربوي الشمولي المنشود.

الحيثيات المؤطرة للرأي

أولا: الوظيفة التربوية لنظام التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي

استنادا إلى المرجعيات ذات الصلة، يمكن اعتبار التوجيه:

- وظيفة من وظائف المدرسة بمعناها الشامل، لكونه مكوناً جوهرياً من مكونات النموذج البيداغوجي الذي يتمحور حول المتعلم(ة)؛

- إطاراً لمواكبة وتتبع تنمية المهارات والكفايات والمكتسبات الفردية للمتعلمين والمتعلمات، ومساعدتهم على استدامة التعلم بنجاح وبلورة مشروعهم الشخصي في بعديه الدينامي والمتغير، واكتساب القدرة على التكيف والاندماج مع متطلبات الحياة العملية ومع متطلبات سوق الشغل، وتطوراتها؛
- عاملا رئيسيا في تأمين الالتقائية والتنسيق الدائم بين مكونات وأسلاك منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وتقوية الجسور والروابط المستمرة بينها وبين النسيج الاقتصادي والمحيط الاجتماعي والثقافي في تطوراته ومستجداته.

ثانيا: مفهوم الإصلاح الشامل لنظام التوجيه

تقتضي المراجعة الشاملة لنظام التوجيه:

- إحداث تحول في نظام التوجيه وفق مقاربة أفقية وعمودية؛ تراعي الترابط والتكامل الداخلي بين مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي (التعليم الأولي، التعليم المدرسي، التكوين المهني، التعليم العتيق، التعليم العالي، محو الأمية والتربية غير النظامية)، كما تستوعب أسس ومضامين النموذج البيداغوجي للمدرسة الجديدة، من حيث الهندسة العامة للمناهج والبرامج والتكوينات، والأطر والدلائل المرجعية، وإرساء الممرات بين مكونات المنظومة التربوية وأسلاكها، وبينها وبين المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمدرسة؛
- تصريف مهام وأدوار نظام التوجيه في نموذج تنظيمي جديد، من حيث أهدافُه والمعاييرُ والضوابطُ الخاصة به في علاقته بالمشروع الشخصي للمتعلم، وبنياتُه، وأدوارُ ووظائفُ الفاعلين فيه وتأهيلهم، والمهنُ التي تتفاعل في دائرته، وكل ما يمكن أن يدقق نموذجه التنظيمي ويساهم في نجاعة تدبيره وتحقيق أهدافه.

ثالثا: المبادئ والمرتكزات الموجهة للسياسات العمومية المرتبطة بالتوجيه

قصد التفعيل الأمثل للمراجعة الشاملة لنظام التوجيه، يمكن التأكيد على إعمال الشروط التي تترجم التفكير والفعل بصدد مركزية المتعلم في المنظومة التربوية كنقطة تحول في الإصلاح، والغايات المتوخاة من مراجعة نظام التوجيه وضمان فعاليته، وذلك في إطار مجموعة من المبادئ/ المرتكزات الموجهة للسياسات العمومية، لا سيما على المستويين التاليين:

- **مستوى المتعلم (ة):**

- نوعية الكفايات التي من شأنها تنمية الاستقلالية، من التعليم الأولي إلى غاية تحقيق استدامة التعلم مدى الحياة؛
- نوعية المصاحبة التي من شأنها التربية على الاختيار والمساعدة على بروز وصقل الميولات والمواهب؛
- المساواة والإنصاف بأبعادهما الاجتماعية والمجالية والقائمة على النوع الاجتماعي وما يقتضيه ذلك من شفافية في نظام التوجيه.

- **مستوى وجاهة وفعالية التوجيه:**

- مراعاة مبادئ النسقية والانسجام والتنسيق ومد الجسور فيما بين مكونات منظومة التربية والتكوين في التطوير والتجديد المستمر للنموذج البيداغوجي المعتمد لديها؛

- تعزيز التربية على الاختيار والمبادرة وتنويع الاهتمامات والاندماج في المنظومة القيمية والثقافية للمدرسة ومحيطها واستشراف المستقبل.

رابعا: المستلزمات القبلية لإرساء منظور مهيكل جديد للتوجيه

يتعلق الأمر بالمستلزمات الآتية:

- إخراج النصوص التشريعية المنظمة لمكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وتنظيمها العام والقواعد المتعلقة بهيكلتها، ونظام حكامتها، وآليات التنسيق وإقامة الجسور بين مكوناتها، والقواعد العامة لهندستها البيداغوجية واللغوية، ومصادر تمويلها، ومنظومة تقييمها؛

- إحداث اللجنة الدائمة للتجديد والملاءمة المستمرين لمناهج وبرامج وتكوينات مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، التي ستتولى إعداد الأطر والدلائل المرجعية للمنهاج والبرامج والتكوينات، والسهر على تحيينها وملاءمتها مع التطورات البيداغوجية الحديثة بكيفية مستمرة، للربط البنيوي بين إصلاح المناهج والتوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي؛

- اعتماد المقاربة التصاعدية في المراجعة الشاملة لنظام التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي واتباع النهج التشاركي وتقوية آليات التنسيق الحالية بما يضمن تحقيق الالتقائية بين كافة قطاعات التربية والتكوين؛

- وضع دلائل مرجعية تحدد المبادئ الأساسية والمعايير الواجب مراعاتها في عملية التوجيه والإرشاد والإعلام، حسب مكونات منظومة التربية والتكوين، والبحث العلمي ومستوياتها؛

- إحداث مرصد للملاءمة بين المهن والتكوينات الجديدة وحاجات سوق الشغل؛

- وضع إطار وطني مرجعي للإشهاد والتصديق، يحدد على الخصوص عمليات التقييم والإشهاد، وقواعد ومعايير تصنيف وترتيب الشهادات والمعادلة بين الشهادات، والتصديق على المكتسبات المهنية والحرفية بما يضمن العمل وفق مبدأ الشفافية والوضوح؛

- بلورة نموذج جديد للارتقاء بمهن التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي، يعكس مكانة التوجيه في المنظومة التربوية ويرتكز على دلائل مرجعية للوظائف والكفاءات، ويحدد المواصفات العامة والنوعية لهذه المهن وانتسابها الإداري والوظيفي، ومواصفات ومهام الأطر العاملة بها، وتكوينها وتأهيلها، وتقييم جودة أدائها على مستوى كل مكون من مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛

- تعزيز جاذبية المهن المتعلقة بالتوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي مع اعتباروتقدير الدور المحوري الذي تقوم به الأطر المزاولة لهذه المهن وتحفيزها على ذلك؛
- تمكين أطر التعليم العالي من تكوينات في التوجيه وإعادة التوجيه والإرشاد الجامعي؛
- تقوية البحث العلمي في مجال التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي؛
- تعزيز دور مركز التوجيه والتخطيط التربوي عبر توفير الأعداد الكافية من الخرجين من هذا المركز بما يتناسب مع مستوى التأطير.

رابعا: توصية المجلس

يستحضر المجلس:

- الرهانات التربوية لنظام التوجيه، التي تضع المتعلم(ة) في مغرب اليوم والمستقبل في صدارتها؛
- عوامل التحول التي تطال المجتمع والاقتصاد؛
- العمق والنسقية اللذان ينطوي عليهما مفهوم «المراجعة الشاملة»؛
- الطابع الأفقي الدامج لنظام التوجيه، الذي يجمع مختلف مكونات المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي في إطار تمفصلات داخلية؛
- تخصيص المشرع لفترة حددها في 6 سنوات لإجراء تلك المراجعة؛
- الحاجة الماسة لتدارك الزمن، لأجل الارتقاء بالمجهودات المبذولة من طرف الوزارات المعنية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية، التي وضعتها الرؤية الاستراتيجية والقانون-الإطار وأكدها النموذج التنموي الجديد.

ينطلق المجلس من أن مشروع المرسوم في صيغته الجديدة، مطالب بأن يستوفي توجهات ومقتضيات الإصلاح التي ينص عليها القانون-الإطار، ويلتزم بالآجال المحددة فيه. وعليه، يوصي المجلس ب:

- ملاءمة مضمون مشروع المرسوم مع مقتضيات القانون-الإطار، والنصوص التشريعية والتنظيمية المرتبطة به، بما يمكن من إرساء منظور مهيكل جديد للتوجيه، ومن تحقيق الشروط اللازمة لضمان أجرأته الفعلية بكل نجاعة؛
- ضرورة إطلاق دينامية جديدة للإصلاح الشامل لنظام التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي، على أساس التنسيق بين جميع مكونات المنظومة.

استخلاص

يدعو المجلس إلى اتساق مجموع مكونات الإصلاح البيداغوجي في أفق بناء المدرسة الجديدة، عبر الأخذ بعين الاعتبار المستلزمات القبلية والضرورية لبلورة نظام جديد للتوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي، في صيغته الحاملة لمشروع الإصلاح في كليته، ومراعاة الخيارات الجديدة للسياسات العمومية لتفعيل الإصلاح التربوي.

ملتقى شارع علال الفاسي وشارع الميليا
ص.ب 6535، الرباط – المعاهد
Angle avenues ALLAL EL FASSI et AL MELIA
BP 6535, Rabat - Instituts

Tél. : + (212) (0) 537 77 44 25
Fax : + (212) (0) 537 77 46 12